اهداء

إلى

زوجتى العزيزة منى

فلولا تشجيعها المستمر

لما انتهيت من كتابة هذا المؤلف.

obeikandl.com

obeikandl.com

تقديم الطبعة الأولى

يعتبر موضوع التعليم من القضايا الرئيسية التى تثير إهتمام جميع فئات المجتمع فهى قضية يهتم بها الفقير والغنى، والأمى والمتعلم، والفلاح والعامل، ورجل السياسة ورجل الأعمال، والمرأة والرجل، ورجال الصحافة والأدب والاعلام. هذا فضلا عن العاملين فى ميدان التعليم بمراحله المختلفة ابتداء من الحضانة حتى الجامعة. ومن الجدير بالذكر فإن الكثير من "الأمراض" التى يعانى منها المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر تظهر فى التعليم. فقضايا مثل الفقر والزيادة السريعة فى عدد السكان تظهر علاماتها بوضوح على التعليم من حيث الإزدحام الشديد داخل الصفوف الدراسية، وتعددالفترات الدراسية فى المدرسة الواحدة، وتداعى الأبنية المدرسية، وتدنى مستوى الخريجين، وازدياد معاناة القائمين على التدريس.

ويعتبر الإنسان أهم الموارد الاقتصادية التى تمتلكها مصر. فمصر فقيرة فى الأرض الزراعية والمعادن ومصادر الطاقة، ومن ثم فإن الانسان عن طريق منحه تعليما جيدا منذ طفولته حتى تخرجه من المدرسة أو الجامعة، يعتبر أهم واجب ينبغى أن تركز عليه الدولة. ويجب أن يكون معلوما لدينا أننا لن نستطيع أن نعيد بناء المجتمع المصرى، ونكبح جماح الزيادة السريعة فى عدد السكان، ونحصل على مواطن صالح ومنتج يحب وطنه ويشعر بالإنتماء اليه، ونسبة الأمية بين الذكور حوالى ٣٨٪ وبين الاناث حوالى ٦٢٪. وحتى الذين يتعلمون فى ظل الأوضاع التعليمية الحالية فإنهم يتخرجون من المدارس والجامعات أنصاف متعلمين. ومن الجدير بالذكر فإن خطر نصف المتعلم على المجتمع أشد من خطر الأمى.

وعلى ذلك فإن الكتابة فى موضوع اقتصاديات التعليم أصبحت أمراً ضرورياً، وذلك للمشاكل الهائلة التى تحيط بالتعليم مما ينعكس سلبيا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. وقد كان للتشجيع الذى لقيته من الدكتور/ أحمد فتحى سرور وزير التعليم، بمثابة نقطة الانطلاق فى كتابة هذا المؤلف، وذلك عند زيارته لجامعة الاسكندرية فى أوائل عام ١٩٨٩، وحديثه عن ضرورة اهتمامنا بموضوع اقتصاديات التعليم وذلك لتقييم الآثار الاقتصادية للسياسة التعليمية الجديدة. وفى

صيف العام نفسه دعيت من قبل مركز دراسات وبحوث تطوير التعليم العالى للاشتراك فى ندوة عن "مؤشرات ومعايير تقويم كفاءة مؤسسات التعليم العالى" ببحث عنوانه "معايير الاستثمار فى التعليم العالى"، وقد لقى هذا البحث اهتمام المشاركين بالندوة. ثم تبع ذلك اعداد بحث عن "التعليم العالى والبطالة فى مصر" تم القائه فى المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين فى نوفمبر ١٩٨٩. وقد كان هذا البحث محل تقدير خاص من جانب وزير التعليم.

وبعد كتابة هذين البحثين ازدادت رغبتى فى التعمق بصورة أكبر فى موضوع اقتصاديات التعليم برمته. كذلك كان للقرارات الثورية المتلاحقة التى يتخذها الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم لإصلاح نظام التعليم فى مصر، والاهتمام الكبير من جانب الرأى العام المصرى من معارضين ومؤيدين لقرارات الوزير، أثرها القوى فى الإسراع بكتابة هذا المؤلف الذى يشتمل على تقييم موضوعى للسياسة التعليمية الجديدة التى بدأت تتبلور ملامحها بشكل بارز ولأول مرة منذ سنوات طويلة.

وينقسم هذا المؤلف إلى الفصول التالية، الفصل الأول ويتناول بإختصار أهمية اقتصاديات التعليم، أما الفصل الثانى فيتعرض للعناصر الأساسية التى يتكون منها أى نظام تعليمى، والفصل الثالث ويركز على تطور أعداد الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة فى مجموعات الدول المختلفة وهى: الدول المتقدمة، والنامية، والافريقية، والعربية، ثم نتناول الموضوع نفسه بالنسبة لمصر. وقد كانت المقارنة مفيدة لإبراز التناقضات بين توزيع الطلاب على مراحل التعليم فى مصر وتوزيع الطلاب على المراحل المقابلة فى الدول الأخرى. أما الفصل الرابع فيتناول الانفاق على التعليم، وذلك باستعراض تطور الانفاق على التعليم فى مجموعات الدول المختلفة، وتوزيع هذا الانفاق بين مراحل التعليم المختلفة وهى: الاساسى، والمتوسط، والعالى. ثم نتناول بعد ذلك تطور الانفاق على التعليم فى مصر وتوزيعه بين مراحل التعليم المختلفة.

أما الفصل الخامس فيتناول الموارد المخصصة للتعليم من ناحية العوامل المحددة لهذه الموارد ايجابا وسلبا، والفصل السادس يركز على موضوع تمويل التعليم، ويبحث قضايا خاصة بدور الحكومات فى تمويل التعليم، وأهمية تحمل الطلبة لجزء من

تكاليف تعليمهم وضرورة إنشاء بنك للطلبة، وأهمية مساهمة المجتمع العينية فى دعم التعليم. أما الفصل السابع فيتناول التكلفة والعائد على الاستثمار فى التعليم فى مراحل التعليم المختلفة، وكذلك التفاوت بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة، والعائد الاجتماعى والعائد الخاص فى مراحل التعليم المختلفة. ويستعرض الفصل الثامن مجموعة من القضايا الخاصة بالتعليم والبطالة والانتاجية والخصوبة. ولما كان نظام التعليم المفتوح هو أهم الخطوات الثورية التى اتخذها مؤخرا وزير التعليم بادخال هذا النظام من التعليم فى الجامعات المصرية، فقد رأينا أن تناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة فى الفصول التاسع والعاشر والحادى عشر. فيركز الفصل التاسع على بدايات الاهتمام بالتعليم المفتوح فى العالم، ثم التعريف به والفرق بينه وبين التعليم عن بعد، وخصائص هذا النوع من التعليم ووسائله، ونوعية الطلاب المنتسبين إليه. أما الفصل العاشر فيتناول بالتحليل مجموعة من النماذج الخاصة بالتعليم عن بعد (أو التعليم المفتوح) فى عدد من الدول النامية (اندونيسيا، زامبيا، الصين) والدول المتقدمة (بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا) وبولندا كإحدى الدول الاشتراكية. أما نظام التعليم المفتوح الذى ادخلته مؤخرا كلية التجارة جامعة الاسكندرية فنتناوله بشىء من التفصيل فى نهاية الفصل العاشر. ولما كان موضوع تكاليف التعليم المفتوح محل اهتمام المسئولين والطلاب وذويهم فقد رأينا أن نتناول هذا الموضوع باختصار فى الفصل الأخير من هذا الكتاب.

والمؤلف يتقدم بخالص الشكر لكل من ساعده فى إتمام هذا العمل بمده بالبيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة بموضوع التعليم، ويخص بالذكر كلا من الدكتور أحمد طلعت البشبيشى الأمين العام المساعد لجامعة الأسكندرية، والسيدة ليلى عبد الهادى مديرة مكتبة المركز الثقافى الامريكى بالأسكندرية، والاستاذ محمد رمزى سلامة مدير عام التعليم العام بمديرية التعليم بمحافظة الأسكندرية، فقد كانوا متعاونين لأبعد الحدود.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يساهم هذا الكتاب فى سد جزء من الفراغ الموجود الآن فى المكتبة العربية فى موضوع اقتصاديات التعليم، والتى تعانى من ندرة

المؤلفات المنشورة فى هذا الموضوع، وأن يكون بداية لمؤلفات أخرى تنشر فى هذا الموضوع البالغ الأهمية.

والله ولى التوفيق ،،،،،

لوران – الأسكندرية

فى نوفمبر ١٩٩٠

المؤلف

أ.د. محمد محروس اسماعيل

obeikandl.com